«الالتزام المزدوج» حبراً على ورق.

الى جانب ذلك، انهمك الطرف البريطاني بسن قوانين جديدة لبت النزاعات بين فلاحين عرب وبين الكيرن كاييمت حول الاراضي التي يفلحونها والتي كانت الكيرن كاييمت اشترتها من اقطاعيين عرب ـ ٣١ ألف دونم في سهل وادي الحوارث (ص ٢٤٩). وكذلك سن مراسيم قمعية، موجهة اساساً ضد العرب، مثل مرسوم الدفاع عن فلسطين الذي خول المندوب السامي صلاحيات واسعة، كفرض الرقابة على المطبوعات، والمواصلات، والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد، ومصادرة الاموال والاستيلاء على المواد الغذائية والطاقة من ايدي السكان. وقد عرّف المرسوم «الثوار المسلحين» بانهم «عدو» جزاؤهم والمتعاونين معهم الاعدام حكماً (ص ٢٥٠).

في هذا الوقت، واصلت سلطات الانتداب، كما هو متبع ومعهود، تزويد المستوطنات اليهودية بصناديق مختومة مليئة بالاسلحة. وحوت الصناديق (٧٤ صندوقاً)، هذه المرة، اسلحة رشاشة حديثة، الامر الذي أثار سخط العرب، ودفعهم الى اعلان الاضراب، وعقد اجتماع احتجاجي في نابلس. وقد تصدت سلطات الانتداب لذلك متذرعة بأن توزيع الاسلحة على المستوطنين اجراء معمول به منذ سنوات (ص ٢٥٠).

شهدت هذه الفترة ظاهرة نشوء الاحزاب الفلسطينية، لتشكل زعامتها، فيما بعد، الهيئة القيادية للشعب الفلسطيني تحت اسم «اللجنة العربية العليا». فقد شهد العام ١٩٣٢ ظهور حزبين: حزب الاستقلال برئاسة عوني عبدالهادي، وحزب الشباب العربي الفلسطيني برئاسة يعقوب الغصين؛ وأقيم، خلال العام ١٩٣٤، حزب الدفاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي، في حين اقيمت في العام ١٩٣٥ ثلاثة احزاب اخرى، هي: الحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، وحزب الاصلاح برئاسة د. حسين الخالدي، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة عبداللطيف صلاح. ورأى المؤلف ولادة هذه الاحزاب بمثابة «تحول ملحوظ في النظام السياسي لعرب فلسطين» (ص ٢٥٢ ـ ٢٦٠).

ومن الملاحظ ان النضال الفلسطيني، بمختلف اشكاله، كالاضرابات والتظاهرات والاشتباكات مع قوى الأمن، يوجه، اكثر من السابق، ضد السلطة البريطانية. ووقف المؤلف عند جملة المواقف النضالية الفلسطينية، الا انه لم يف، ضمن السياق، الثورة القسامية العام ١٩٣٥ حقها (سبعة سطور، ص ٣٦١)؛ هذه الثورة التي شكلت قفزة نوعية في النضال الوطني الفلسطيني برمته، ومهدت الطريق للريف الفلسطيني لاحتضان الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني والتجمع الصهيوني في فلسطين، والى حد ما كتحد لسلطة القيادة الفلسطينية التقليدية المنبثقة من التركيبة الفوقية للمجتمع الفلسطيني.

في محاولة منه لاحتواء تصاعد حالة النهوض الوطني الفلسطيني، عرض المندوب السامي مشروع المجلس التشريعي في فلسطين المشكل من ٢٨ عضواً، منهم خمسة من الموظفين الحكوميين و ١١ معيناً من غير الموظفين (أربعة يهود، ثلاثة مسلمين، مسيحيان، واثنان من ممثلي التجار) و ١٢ منتخباً (ثمانية مسلمين، وثلاثة يهود، ومسيحي واحد)، ويرأس المجلس شخص من خارج فلسطين. وعلى الرغم من القيود المفروضة على صلاحيات اعضاء المجلس، مثل عدم الطعن في شرعية الانتداب وعدم اتخاذ أي اجراء من شأنه ان يمس تعهدات بريطانيا الدولية، بما في ذلك تعهدها تجاه «الوطن القومي اليهودي»، وعلى الرغم من انتقادات الصحافة العربية، الا ان «العرب لم يرفضوه رسمياً». ويذكر المؤلف ان الصهيونيين اعلنوا «رفضهم القاطع» له (ص ٢٦١ ـ ٢٦٢) بحجة ان تمثيل اليهود لم يتم وفق تعداد اليهود في شتى بقاع العالم، وانما جاء وفق تعدادهم في فلسطين. فقد رفضه المؤتمر الصهيوني التاسع عشر لكونه «... ينطوي على اعتراف بأن مصير ارض ـ اسرائيل هو مسألة لا تعني فقط اليشوف اليهودي القائم حالياً في البلد، بل الشعب اليهودي بأسره. وكل مؤسسة تشريعية تقام على اساس التركيب الحالي لسكان [فلسطين]... تمس هذا الحق الاساسي للشعب اليهودي» (ص ٢٦٢). ولم يكتب لهذا المشروع البريطاني ان يعمر طويلاً، فقد انضمت الاحزاب البريطانية الثلاثة، في اثناء مناقشة المشروع في مجلس العموم واللوردات في النصف الاول من العام ١٩٣٦، الى دائرة الرفض الصهيونية، وانتقدت المشروع بشدة، وطالب بعضها بالغائه.

وعلى صعيد نشاط الطرف الصهيوني وسنواته «الخمس السمان»، تناول المؤلف، مطولاً، اسباب ودوافع الهجرة الخامسة الناجمة عن انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩، وتبعاتها على التجمعات